



Munich Personal RePEc Archive

Implications of the Economic Interactions between Northern and Southern Tribes of Sudan

Mohamed, Issam A.W.

Department of Economics, Al Neelain University. Khartoum, Sudan

2010

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/33123/>
MPRA Paper No. 33123, posted 05 Sep 2011 17:58 UTC

Implications of the Economic Interactions between Northern and Southern Tribes of Sudan

Professor Dr. Issam A.W. Mohamed¹

Keywords: Microeconomics, Sudan, Secession, Border Tribes, Economic Interactions, Development

Abstract

The present paper discusses issues of the tribal interactions living on the borders between North and South Sudan. Foresights are looked for, especially after secession. There are multiple ethnic relations and mutual resources collectively utilized. Different tribes live on those resources, in specifics those who depend on a livelihood of herding cattle, camels, sheep and goats. The conceptions of no-borders, free water resources and open range were entrenched for hundreds of years. The sudden realization of necessities of new borders generates revulsion, sense of deprivation and end of traditional life practice. Additionally, development issues are weak with lack of infrastructure, investments and governmental services of health, education and the existence of central authorities. The conclusions focus on the necessity of infusing funds, services and directed development programs. Moreover, new agreements are required to avoid transforming those societies into outlaw structures of smuggling arms, nurturing rebel groups or generating other secessions per se.

1. مقدمة

يمثل التماس المناطق الفاصلة بين شمال وجنوب السودان ويمتد من إثيوبيا شرقاً إلى تشاد وإفريقيا الوسطى غرباً وتشكل المساحة الحدودية لمناطق التماس حوالي 2000 كلم². وتتميز مناطق التماس بالتداخل البيئي والطبيعي والاثني والاقتصادي فهناك العديد من الجبال والغابات والأراضي والمراعي والمساحات المائية المشتركة، وبناء على ذلك فإن مناطق التماس تشكل مجاًلاً حيوياً للشمال والجنوب على السواء. بما تحتويه من مواقع إستراتيجية – حفرة النحاس، أبيي – واختزانها لثروات وموارد طبيعية هائلة، مما جعلها محط أطماع داخلية وخارجية وأصبحت في عاصفة الاستقطابات السياسية المحلية وحتى الإقليمية والدولية.

سوف تؤثر تطورات الأحداث في السودان والمرتبطة بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل 2005م على طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في مناطق التماس خاصة إذا أفضى حق تقرير المصير إلى انفصال جنوب البلاد باعتبار أن هذه المناطق كانت جزءاً من النزاع التاريخي والمتمحور بصورة رئيسية حول الموارد الطبيعية (الأرض، المياه، النفط) والذي سوف يؤدي إلى تنامي وتزايد معدلات الطلب على الموارد في مناطق التماس فالمعروف أن تزايد الطلب على الموارد تتحكم فيه إلى درجة ملحوظة الزيادة المطردة في أعداد السكان، ومن الطبيعي أن يؤدي الانفصال إلى تراجع العديد من سكان القبائل الشمالية من مناطق الجنوب وبالتالي سوف تزداد أعداد السكان في الرقعة الجغرافية الواقعة شمال الحدود من الدولة الجنوبية مما يؤدي إلى تزايد الاحتياجات الضرورية والأساسية لحياة مواطني تلك المناطق. الأمر الذي يتطلب استغلال أكبر للموارد المتاحة وبالتالي تتعدد الأنشطة الاقتصادية الهادفة لاستغلال الموارد بصورة شرعية وغير شرعية مما يخلق تداخلات اقتصادية بين المكونات الاثنية والقبلية في هذه المناطق.

مما سبق تحاول هذه الورقة تتبع تأثير انفصال الجنوب على اقتصاديات مجتمعات مناطق التماس من خلال افتراضي أساسي مؤاده أن انفصال الجنوب سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد والمصاحب بتوسع للنشاط الاقتصادي في مناطق التماس بدولة الشمال. مما يتطلب وجود إدارة راشدة قادرة على التحكم في كيفية استغلال وتوظيف وتوزيع عادل للموارد ولأحداث نوعاً من التداخل الاقتصادي الفعال حتى لا تبرز مظالم مجتمعة تشكل بؤر نزاعية جديدة.

¹ Professor of Economics, Alneelain University, Khartoum-Sudan. P.O. Box 12910-11111. issamawmohamed@yahoo.com

ترتكز الدراسة علي ثلاثة محاور هي : النشاط الاقتصادي لبعض قبائل التماس ، السياسات الاقتصادية للدولة تجاه مناطق التماس وفيما بعد الانفصال من تداخل اقتصادي وتحديات مستقبلية .

2. النشاط الاقتصادي لقبائل التماس

يري المختصون في التاريخ والأنثروبولوجيا الاقتصادية أن الماشية والأغنام وغيرها هي محور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية لقبائل التماس وأن كافة الأنشطة تدور حول الرعاية والاهتمام بتلك الحيوانات بل أن الهجرات الموسمية في فصول الجفاف تتم من أجل الثروة الحيوانية للحفاظ عليها لأنها تمثل رمزاً للثروة . وعلي أية حال فإن النشاط الاقتصادي للعديد من قبائل التماس بتنوع طبقاً لتنوع فروع هذه القبائل ، حيث نجد اقتصاداً مختلطاً زراعي ورعوي لدي بعض القبائل العربية والنوبوية المختلفة . ويمكن إبراز النشاط الاقتصادي لبعض قبائل التماس علي النحو التالي :

أولاً : الهبانية : تطل ديار الهبانية علي الجزء الشمالي الغربي من ولاية غرب بحر الغزال . وينقسمون إلي الكارة والسوط ويقطنون شمال بحر العرب ومركزهم الكلكلة أو برام حالياً⁽¹⁾ . تقع أغلب مناطق الهبانية في حزام السافانا بين خطي 10 و 12 درجة وتكثر بها الأمطار وبها غابات كثيفة غنية بالأشجار والوديان والأنهر ببحر العرب وبحر أدا وبحر أمبلاشا وبحيرة كندي ورهد أبو صلعة العظيم⁽²⁾ . ويعتمد الهبانية في نشاطهم الاقتصادي ومعاشهم علي تربية الأبقار والضأن كثرة رئيسية وبجانب تربية الماشية يحترف بعض الهبانية الزراعة المطرية وهناك من يوليها اهتماماً كبيراً خاصة في مناطق السنطة والنضيف وقليزات وفوز دنقو والشراب ويزرعون الفول السوداني والسمسم والذرة والدخن والصبغ العربي⁽³⁾ . ونجد أيضاً في ديار الهبانية حفرة النحاس المشهورة بمعادنها القيمة كالححاس واليورانيوم وغيرها بالإضافة إلي البترول عند قوز ساسلقو . ثانياً : الرزيقات هم بقارة بجنوب دارفور يحدهم جنوباً بحر العرب وشرقاً دار الحمر وشمالاً البيقو والداجو وغرباً الهبانية ، وهم ثلاثة عمائر أو بدونات الماهرية والنوابية والمحاميد ولكل منها فروع⁽⁴⁾ . وتمتد حدود دار الرزيقات خمسة عشر ميلاً جنوب بحر العرب عند منطقة سفاها ، ويتحركون جنوباً إلي ما بعد خط 10 درجة حيث يكثر المرعي والماء⁽⁵⁾ . يتراوح النشاط الاقتصادي للرزيقات بين الرعي والزراعة والتجارة حيث يقومون بتربية الماشية من الجمال والأبقار والأغنام ولهم وديان ومراعي وأطيان زراعية . كما يقوموا بتربية الخيول العربية الأصلية وقد قاموا بتهجينها وتوليدها من السلالات الحرة المستوردة وقد صدر منها إلي خارج السودان⁽⁶⁾ . يهتم بعض الرزيقات بالزراعة خاصة الذرة والمحصولات النقدية كالفول السوداني والسمسم والصبغ العربي .

ثالثاً : قبائل النوبة : وهي عبارة عن مجموعات كبيرة من القبائل تسكن الأراضي الجبلية في المنطقة الواقعة بين خطوط الطول 28 و 32,5 درجة شرقاً وخطوط العرض 10 و 12,5 درجة شمالاً⁽⁷⁾ . ويبلغ عدد قبائل النوبة حوالي خمسين قبيلة مثل الحورو ، والأثورو ، والنيمانج ، الأجانج ، الكوايب ، كرنفو وغيرها⁽⁸⁾ . يطلق مصطلح النوبة يطلق علي حوالي 1 – 1,5 مليون مواطن غير عربي من المجموعات السكانية الأصلية في منطقة جبال النوبة⁽⁹⁾ . وترتبط قبائل النوبة ارتباطاً وثيقاً بالزراعة والرعي وهي أهم سبل كسب العيش في المنطقة . كما أنهم يمارسون نشاطات إنتاجية تشمل العناية بالحيوان والصيد . وتعتبر الزراعة التقليدية عماد اقتصادهم وهي واسعة الانتشار بين مجموعات النوبة حيث تزرع محاصيل مختلفة مثل الذرة ، السمسم ، الصبغ العربي ، الدخن⁽¹⁰⁾ . وقد استحدثت في العقود الماضية نظم إنتاجية بدعم مباشر من المؤسسات التنموية والبنك الدولي وأحدثت تحولاً كبيراً في العمليات الزراعية ثم كانت التوسعات الهائلة في مشاريع الزراعة الآلية . رابعاً : المسيرية : يذهب المسيرية إلي أن جدهم أنجب ولدين أحمد الأحمر وهو جد المسيرية الحمر ومحمد الأزرق وهو جد المسيرية الزرق . وينقسم المسيرية الحمر إلي قسمين كبيرين هما الفلايتة والعجايرة وتنقسم كل مجموعة من هاتين إلي خمس عموديات⁽¹¹⁾ . تحد دار المسيرية من الجنوب بحر العرب والجزء الشمالي لولاية بحر الغزال والجزء الشمالي الغربي لولاية الوحدة عند أبي تتمم وهجليج وليك أبيض . ومساحة دار المسيرية حوالي 67224 كم⁽¹²⁾ .

من الناحية الاقتصادية تهتم المسيرية بتربية الماشية بكميات ضخمة ، ويعتبر 75% من أفراد قبيلة المسيرية من رعاة الأبقار والإبل والضأن وهم رحل . ويتمثل اقتصاد القبيلة في ملكيتهم لأعداد الكبيرة من الماشية والإبل والأغنام بالإضافة إلي الخيول المحسنة⁽¹³⁾ . وللمسيرية ارتباط وثيق ببحر العرب الذي يقع علي خط 10 درجة حيث نجدهم في الصيف بماشيتهم حول بحر العرب وأحياناً يتوغلون داخل ولاية شمال بحر الغزال وأيضاً في الجزء الشمالي الغربي من ولاية الوحدة . وهناك بعض من المسيرية من فضل الاستقرار في مدنهم وقراهم وزاولوا حرفة الزراعة . بالإضافة إلي ذلك فقد اكتشف البترول في دار المسيرية بكميات كبيرة وأيضاً خام الحديد في جبل أبي تولو الذي لم يستغل حتى الوقت الراهن .

خامساً : الأنقسنا : يتواجد أفراد قبيلة الأنقسنا في مناطق النيل الأزرق وينقسمون إلي عدة فروع منها السودا ، بدلي ، قبانيت ، كركر ، مفعة ، بال دمل . ولأنقسنا لغتهم الخاصة بهم مكونة من عدة مجموعات⁽¹⁴⁾ . ويتراوح

النشاط الاقتصادي للأقنسا ما بين الزراعة والرعي والتعدين ، حيث تمارس بعض المجموعات النشاط التعديني في مجال الذهب بصورة بدائية وهناك بعض الشركات الاستثمارية التي تعمل في تعدين الذهب والكروم .
عموماً يمكن القول أن هنالك اختلافاً في المستوي الاقتصادي البدائي بين قبائل التماس نتيجة لاختلاف الأنماط السلوكية والعادات والتقاليد . حيث يعيش أغلب سكان هذه القبائل في إطار اقتصاد معيشي يقوم علي الاستغلال المتوازن للموارد الطبيعية المتاحة ، ولكن ظهور العديد من العوامل السياسية والاقتصادية أدت إلي توسيع المنافسة علي الموارد بين المجموعات القبلية.

3. السياسات الاقتصادية للدولة تجاه مناطق التماس

أدت حالة النزاعات والحروب المستمرة في مناطق قبائل التماس إلي ظهور التهديدات الاقتصادية حتى صار اهتمام الرعاة والمزارعين موجهاً للمحافظة علي مقومات بقائهم أكثر من الإنتاج للسوق . وفي المقابل لم تكن هناك سياسات اقتصادية تنمية واضحة المعالم تجاه مناطق قبائل التماس منذ الاستقلال . فهناك قصور في السياسات الاقتصادية الحكومية الهادفة إلي تحقيق الرفاهية وتقديم الخدمات الضرورية وبالتالي غابت في أغلب الأحوال العلاقة التبادلية ما بين الدولة والمجتمع .

حافظت حكومات ما بعد الاستقلال علي البنيان الاقتصادي والموروث من الإدارة الاستعمارية في تلك المناطق والذي يعتمد أساساً علي مشاريع الزراعة المروية مع إهمال للقطاعات الأخرى⁽¹⁵⁾ . فلم تختلف الحكومات الوطنية المتعاقبة في سياستها الاقتصادية والإنمائية تجاه مناطق التماس . كانت محصلة هذه السياسات هو دخول هذه المناطق في أتون الصراع المسلح مما أضعف الإمكانيات الاقتصادية للمواطنين وارتفعت وتيرة الاستقطاب السياسي الاثني بين قبائل التماس .

أحدث غياب الدولة في مناطق التماس العديد من المشكلات الاقتصادية والتنمية حتى صارت مناطق التماس تشكل هامش تنموي - فقر وجوع وأمية طاحنة ، لا وجود للمدارس أو البني التحتية أو المراكز العلاجية إلا من أضعف الإيمان كما تتعدم في التماس المواصلات والاتصالات . في فصل الخريف تتعدم أي مظاهر توجي بوجود الدولة حيث يتحرك المسافرون بطرق بدائية كالدواب والمحارث الآلية وفي أغلب الأحيان سيراً علي الأقدام⁽¹⁶⁾ . وظلت مناطق التماس تعيش حالة من الترددي الاقتصادي والتنموي والتخلف البشري طيلة فترة الحرب الأهلية . علي سبيل المثال تقدم مناطق اللوبة أنموذجاً واضحاً للاختلال التنموي . عند قيام نظام الإنقاذ في يونيو 1989م كانت الحرب قد تمددت وشملت أجزاء كبيرة من المنطقة وتأثرت عمليات التنمية الضعيفة وتوقفت تماماً خلال فترة قليلة 510مشروعاً عن العمل حدث تدميراً كاملاً للبنية الاقتصادية التحتية وقد تضرر بشكل مباشر نصف مليون شخص وبلغ عدد القتلي من مليشيات الحكومة ما يزيد علي 4,000مجنود و 400مفقود ونزح حوالي 350 ألف شخص . كما توقف عن العمل تماماً 853مشروعاً زراعياً مع فقدان 71 ألف رأس من الأبقار ونحو 99 ألف من الأغنام⁽¹⁷⁾ .

علي الرغم من أن نمط الإنتاج الرعوي هو السائد بين أغلب مجتمعات قبائل التماس إلا أن هناك صعوبة بالغة التعقيد في سبيل تحديد وضعيته التاريخية وملامحه الهيكلية . وبالتالي تظهر العديد من الصعوبات العملية التي تتعلق بوضع السياسات العلمية والعملية الاقتصادية والتنمية التي تهدف إلي تحقيق الغايات والأهداف الاقتصادية المجتمعية والحكومية علي حد سواء . سياسة التحرير الاقتصادي التي تبنتها الدولة في مطلع التسعينات لم تحدث تطورات اقتصادية إيجابية بالنسبة لقبائل التماس . القطاع الخاص الذي منحته الحكومة تسهيلات واسعة فقد تركز استثماراته في مناطق الوسط حيث تتوفر الخدمات الأساسية والتي تساعد علي تحقيق قواً أعلى من الأرباح . من المفهوم أن سياسة التحرير الاقتصادي لا تلغي دور الدولة تجاه مناطق التماس ولا يتعارض ذلك مع دورها . ومن مسؤولية الدولة أن توفر الاحتياجات الأساسية لمجتمعات مناطق التماس مع إتاحة حرية الاستثمارات في المجالات المختلفة دون التركيز علي البترول فقط . هذا بالإضافة إلي رفع القيود عن النشاط الاقتصادي وتوفير الطمأنينة للسياسات الاقتصادية التي تشجع القطاع الخاص في هذه المناطق ليجلب أدواراً إيجابية تنمية وخدمية .

ونخلص إلي أن المشكلات والتحديات التي تواجه عملية إحداث تحولات اقتصادية عميقة في مناطق قبائل تتمثل في غياب السياسات الاقتصادية العلمية والعملية من قبل الحكومات الوطنية التي تعاقبت علي سدة الحكم منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن ، بالإضافة لتوسع معدلات دمار البني التحتية والمشروعات التنموية بسبب تراكم وتوسع دائرة الحرب الأهلية والنزاعات القبلية في هذه المناطق . هذا فضلاً عن غياب الهياكل التي يمكن من خلالها تحقيق مستويات من المشاركة المجتمعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص مع توفر عدة حواجز قانونية ومؤسسية . يعيق هذا عملية توظيف الموارد المادية والطبيعية والبشرية التي تزخر بها هذه المناطق . هذه العوامل مجتمعة والتي أسهمت في إبطاء عمليات التطور الاقتصادي لقبائل التماس سوف تزداد تعقيداً في حالة حدوث انفصال الجنوب والذي يشكل مجالاً حيويًا للنشاط الاقتصادي لتلك المجموعات القبلية .

4. ما بعد الانفصال

من واقع التعايش البيئي والاقتصادي بين المجموعات السكانية المتعددة القبائل والجنور والمتباينة في النهج المعيشي والاقتصادي في مناطق التماس وفي ظل وجود مؤثرات خارجية فإن ذلك قاد تاريخياً لأحداث اضطراب وتجادب مع محاولات إثبات الوجود بين المكونات الأثنية المختلفة في هذه المناطق . دارت النزاعات القبلية الأفقية بين العديد من القبائل المتجاورة بجانب النزاعات القبلية الرأسية بين فخذ وبطن القبيلة الواحدة يمكن إرجاعها ألي الزيادة الكبيرة والمطردة في أعداد الماشية بجانب النمو السكاني الكبير والتدهور البيئي وتوسع الزراعات ونقص استخدامات المياه (18) . دخلت بعض قبائل التماس وفي إطار سعيها للسيطرة علي الموارد في دائرة الاستقطاب السياسية وأصبحت هنالك علاقات اقتصادية وسياسية بين تلك القبائل وبعض القوى السياسية المختلفة بالشمال والجنوب حاكمة ومعارضة . ترتب علي ذلك ظهور الأجندة القبلية المدعومة بمراكز قوى سياسية مما ساعد في تفشي النزاعات بين الرعاة والمزارعين بسبب انتشار السلاح والدعم الخفي الذي تجده التكوينات القبلية وبصورة خاصة من شريكي الحكم : المؤتمر الوطني والحركة الشعبية(19).

استمرار الدعم السياسي المعلن والخفي وبأشكاله المختلفة للعديد من قبائل التماس من قبل شريكي الحكم ، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لدعم اتجاه الدولة السودانية الموحدة نحو الانفصال خلق الكثير من التحديات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية لقبائل التماس لأنها الأكثر تأثراً بتبعات وتراكمات عملية الانفصال . وحيال انفصال الجنوب خلقت حالة من التناقض بين المكونات القبلية للتماس من الناحية الاقتصادية والأثنية . المجموعات التي تعتمد علي تربية الحيوان والرعي تتطلب حسب الممارسة العملية مساحات واسعة ومفتوحة وقد ظل المجال الحيوي لتلك القبائل هو الجنوب في مناطق بحر العرب وغيرها . وتشكل تلك المساحات المفتوحة والتي سوف تصبح مفقودة في حالة الانفصال مما يؤدي ألي تراجع الثروات الحيوانية ألي المناطق الزراعية . وفي المقابل نجد أن متطلبات الإنتاج الزراعي تعتمد وبدرجة كبيرة علي تقييد حركة الثروة الحيوانية في مناطق الزراعة وبالتالي سوف تبرز هذه المعادلة الجديدة في إطار النشاط الاجتماعي والاقتصادي والتي قد تسهم في نشوء نزاعات داخلية بين التكوين القبلي لمجموعات للتماس(20).

لا تتوقف الآثار الاقتصادية للانفصال عند النزاعات القبلية حول الموارد فقط وإنما تؤدي إلي ظهور نشاطات اقتصادية جديدة . وسوف يؤدي الانفصال إلي نشوء نشاط اقتصادي غير شرعي ينتج عنه ما يعرف باقتصاديات الغابة . وقد يظهر ذلك في شكل اقتصاديات مراكز تجارية محصنة خاصة في مناطق إنتاج النفط وفي المناطق الغنية بالمعادن مثل حفرة النحاس . وهنالك إمكانية لزيادة وتوسع نشاط تجارة الأسلحة في مناطق التماس . بالإضافة إلي ذلك فإن هذه المناطق سوف تصبح مرتعاً لتجارة التهريب والتي سوف تصبح واحدة من الأنشطة الاقتصادية الهامة لقبائل التماس . وعليه يمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الأسود الذي ينشأ أثناء مرحلة استمرار النزاع المسلح سيصبح عميق الجذور بحيث يستمر حتى بعد انتهاء القتال . وسيؤثر بعد انتهاء الحرب ومع فقدان الدولة لسلطانها في تلك المناطق بصورة تدريجية . وبناء علي ما سبق فإن اقتصاد الظل سيتوسع في مناخ الانفصال عادة ما يحرم الدولة مصادر عديدة من الدخل نتيجة لتحول الأموال والمهارات الشحيحة في مناطق التماس بعيداً عن الاستثمارات المنتجة .

5. رؤية مستقبلية

لا بد من الاتجاه نحو خلق نموذج جديد يتكيف مع متطلبات ما بعد الانفصال من الناحية الاقتصادية يضع في الاعتبار الفهم العميق لديناميكيات العلاقات المتداخلة بين الرعاة والمزارعين في مجتمعات مناطق التماس . هذا بالإضافة إلي تتبع الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية المتغيرة والتي يمكن أن تقود إلي تكريس علاقات تداخلية سلمية بين قبائل التماس المختلفة . ويجب أن تبني الخطوة الأولى في أعمال رؤية اقتصادية جديدة بين المكونات القبلية في مناطق التماس علي أساس تعزيز المشاركة بين الإدارة الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة . ذلك مع تكوين شبكة أوسع تضم ممثلين للقطاع الحكومي والقطاع الخاص لأن هذين القطاعين سيكون لهما دور رئيسي في نجاح أي جهود للمشاركة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذه المناطق . من ذلك لا بد من المشاركة بين أصحاب المشاريع الاقتصادية والتنموية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية الحكومية لرفع مستويات المعيشة والحد من الفقر عن طريق توليد إيرادات كبيرة وإقامة مشاريع وخلق فرص عمل وفتح طريق جديد وتوفير الماء والكهرباء(21) . فالقطاع الخاص يمكن أن يساعد في تخفيف الصدمات الاقتصادية والاجتماعية للانفصال في هذه المناطق بالعديد من الوسائل . ويمكن للقطاع الخاص أن يقوم بخلق الوظائف مما يؤدي اجتماعياً واقتصادياً ألي إعادة استيعاب الأهالي الذين سوف يتضرروا من الانفصال . كم أن القطاع الخاص يستطيع أن ينهض بمهمة لا تقل أهمية وهي إعادة بناء المؤسسات وثقافة الأعمال اللازمة للحفاظ علي السلام .

قد يكون الانفصال عاملاً محفزاً لإعادة التفكير وإصلاح دور الدولة في مناطق التماس عن طريق إزالتها للعوائق والمخاطر المهدة للإنتاج . ذلك بإطلاق رأس المال المادي والمالي والبشري والاجتماعي من أجل أداء المهام

العامه أداء أفضل في مجالات التعليم والصحة والبنيات التحتية الأساسية من الطرق والكباري والأمن وإدارة الاقتصاد . هذا بدلا من السيطرة عليه عن طريق التنظيم المتسم بالكفاءة والفاعلية للأسواق والاستثمار في الموارد البشرية والمؤسسية اللازمة لتحسين الإنتاجية وفي نفس الوقت لابد أن تعمل الدولة علي إقامة مؤسسات الحكم الراشد المتمثلة في القانون والعدالة .

والإنزال هذه الرؤى والأفكار علي أرض الواقع والهادفة إلى تحقيق طفرات اقتصادية تستوعب مرحلة التحول في مناطق التماس الناتجة من انفصال جنوب السودان يمكن اقتراح التالي :

1. أن تدرك القيادات المجتمعة في مناطق التماس الأهلية والسياسية والفكرية أهمية الترابط الوثيق بين الاستقرار الأمني والسياسي وبين الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .
2. لابد من خلق نوع من التكامل الاقتصادي يستند علي تبادل المصالح الاقتصادية بين المجموعات الرعية والزراعية في مناطق التماس مع العمل علي تغيير الثقافة السائدة التي لا تستجيب الي جهود التكامل وهذه ليست بالمهمة السهلة وتحتاج الي مجهودات مضنية .
3. إقامة هيكل جديد قادر علي تسخير قدرات دوائر الأعمال لتكون في خدمة مرحلة التحول هذه عبر توفير التدريب اللازم والخطط الإرشادية اللازمة لجعل المسؤولية الاجتماعية التعاضدية هي المقياس الذي يستلهمه الجميع في المستقبل .
4. وضع خطط مرحلية توجه عناية أكبر لمؤسسات سوق العمل بما في ذلك التدريب والتعليم اللازمين ، ومؤسسات سوق رأس المال بما في ذلك البنوك التجارية وصناديق التنمية وتطوير المؤسسات القانونية واتخاذ عدة تدابير وتشريعات تقلل من المخاطر والمهددات الأمنية والسياسية في هذه المناطق .
5. تأسيس صندوق محلي للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي يعمل علي بناء القدرات ومنح تكنولوجيا الإنتاج للمؤسسات والشركات المختلفة ، فضلا عن مساعدة ودعم مبادرات الأسر الصغيرة المنتجة .
6. فتح الأبواب أمام المجموعات الرعية والتي تسعى للاستقرار بتوفير الفرص الاقتصادية لهم لتعزيز الشعور بالإبعاد وبالتالي تتولد لديهم حوافز للعمل علي استمرارية الاستقرار وعدم الاتجاه نحو العنف .
7. إنشاء مفوضية للأراضي بمناطق قبائل التماس تعرف الأرض وأعرافها وتعرف المجتمعات المحلية لخلق التوازن المطلوب مابين احتياجات المزارعين والرعاة .
8. توظيف النفط وغيره من الثروات المعدنية من أجل التنمية وتعزيز الرعاية الصحية والأمن وخدمات التعليم والتعرف علي الحساسيات الثقافية لقبائل التماس عند تخطيط المشروعات والتفاوض حول اتفاقيات الامتياز العادلة مع شركات القطاع الخاص والشركات الأجنبية .
9. تقوية سياسات التشاور العام مع مجتمعات هذه المناطق وتأكيد الشفافية في تخطيط المشاريع وتنفيذها مع الاستفادة من هذه المشروعات في تنمية وتطوير القدرات للموارد البشرية علي مستوي هذه المناطق .
10. وضع استراتيجيات لزيادة الكفاءة وتحسين استخدام الموارد المتاحة مع العمل عل إعادة بناء وتطوير البنيات التحتية من طرق وكباري وتوفير الخدمات البيطرية والزراعية التي تساعد علي تطوير الإنتاج .
11. الإيفاء بالوعد من قبل الدولة والقطاع الخاص والشركات الأجنبية والمتعلقة بتوفير فرص العمل وتدقيق رأس المال والاستثمار .

6. الاستنتاج

من التحديات التي تواجه توسيع مظلة التداخل في النشاط الاقتصادي بين قبائل التماس المختلفة هي مشكلة التمويل وتوفر الإرادة السياسية . التحولات الاقتصادية لا يمكن أن تتم من خلال عملية ميكانيكية لا تأخذ في الحسبان البعد السياسي والاجتماعي والشعبي في هذه المناطق .فقد تتباين التوقعات بشأن منافع التعاون بين المكونات القبلية في التماس . وحتى تصبح هذه التوقعات مودية لمنفعة كل المجتمعات فإن الأمر يتطلب الثقة والاطمئنان المتبادلين بين تلك القبائل وهذه العملية تتطلب جهودا مضنية من القيادات والمؤسسات المختلفة . هناك تلازم بين التعايش السلمي والتنمية لتحقيق التطور الاقتصادي في هذه المناطق فلا بد من أن تقوم المشروعات التنموية والاقتصادية علي خطط تأخذ في الاعتبار الحقائق التاريخية لاقتصاديات هذه المجتمعات بمكوناتها المختلفة وتعمل هذه المشروعات علي تحقيق درجة من الثقة والتبادل الإنتاجي . لا يتحقق ذلك إلا بتوفر الإرادة الحرة المشتركة والتفاهم حول الأهداف والمصالح الاقتصادية بين القبائل المختلفة بمناطق التماس من جهة والدولة والقطاع الخاص من جهة أخرى .

7. المراجع

1. سيد أحمد علي عثمان ، دارفور والحق المر ، الدار العربية للنشر ، القاهرة ، 2007م ، ص 55 .
2. أحمد عبد القادر أرياب ، مضارب ومشارب قبائل جبينه وبنو مخزوم وحلفائهم في جمهورية السودان ونشاد ، شركة مطابع السودان للعملة الموحدة ، الخرطوم ، 2002م ، ص 151 .

3. نفس المصدر السابق ، ص 159 .
4. عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والإنسان في السودان ، الجزء الثاني ، شركة أفرو للطباعة والتغليف ، الخرطوم ، 1996م ، ص 967 .
5. أحمد عبد القادر أرباب ، مصدر سابق ، ص 106 .
6. أحمد محمد علي أحمد ، القبائل العربية الأخرى في السودان ، مطبعة أرو ، الخرطوم ، 2008م ، ص 67 - 68 .
7. محمد هارون كافي ، جبال النوبة السلام والتنمية ، مجلة دراسات السلام ، جامعة الدلنج ، العدد الثاني ، يناير 2000م ، ص 11 .
8. عمر عوض الله ، الولايات السودانية . مطابع العملة السودانية ، الخرطوم ، 2000م ، ص 113 .
9. محمد سليمان محمد ، السودان حرب الموارد والهوية . كمبردج للنشر ، لندن ، 2002م ، ص 39 .
10. عبد الحلیم خلف الله عبد الكريم . أثر اتفاقية وقف إطلاق النار بجبال النوبة علي قضية الحرب والسلام في السودان ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الزعيم الأزهری ، 2005م ، ص 211 .
11. مريم بشري آدم ، الصراع حول أبيي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهری ، 2008م ، ص 11 .
12. أحمد عبد الله آدم ، أصول البقارة والدينكا ، معامل التصوير الملون - الخرطوم - 1984م - ص 117 .
13. عبد الله ميرغني صالح ، أثر التنمية علي التعايش السلمي والاستقرار في السودان (دراسة حالة منطقة جبال النوبة 1985م-2010م) رسالة دكتوراه . جامعة الزعيم الأزهری - 2010م ص 136
14. عمر سليمان قادم ، أبيي النزاع بين المسيحية والدينكا . دراسات السلام ، مصدر سابق ، ص 61 .
15. عبد الغفار محمد أحمد وآخرون - دارفور إقليم العذاب - ترجمة محمد علي جادين - منشورات رواق ، جامعة بيرغن - هولندا ، 2006م ص 65.
16. آلان جيرسون ونات كوليتا - خصخصة السلام من النزاع إلي الأمن- ترجمة أسعد حلیم ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة - 2004م ص 42 .